

الائتلاف من أجل تطوير مخطط الخليصة

* * ورشة أهالي ، في الخليصة - تركيز المشاكل في الحي ، كما ظهرت في اللقاء الأول:

----- قضايا البنية :

- # نقص في معدّات اللعب وفي المساحات الخضراء .
- # تقسيم في الصيانة: الشوارع والأرصفة والبنية التحتية .
- # كثرة الشوارع ، والمرور ، والتلويث .
- # مشاكل مرورية .
- # معالجة الإهمال في حديقة الألعاب ، مقابل شارع رزئيل ٤ .
- # عدم وجود نوادي للأطفال .
- # عدم وجود نادي ونشاطات للمسنّين .
- # عدم وجود «معيقات سرعة» في الشوارع .
- # عدم وجود مشاريع إسكان ملائمة اقتصادياً للأزواج الشابة . وبالنتيجة :
 - # هجرة من الحي .
- # بيع البيوت المهجورة والمغلقة لمقاولين ، عوضاً عن بيعها لأهالي الحي ، وبالنتيجة :
 - # هذه البيوت تبقى غير مسكونة .
 - # إهمال وعدم ترميم البيوت القديمة .
- # حدود المخطط التي تم وضعها تستثنى جزءاً من أهالي الحي ، وتبيّن خارج الاهتمام .

----- قضايا أخرى :

- # تعامل غير إنساني ، من قبل الجهاز والمسؤولين فيه ، تجاه أهالي الحي .
- # تمييز في الخدمات المقدمة للحي ، مقارنة مع أحياء أخرى .
- # منع مشاركة الأهالي في اتخاذ القرار .
- # اهتمام السلطات بسكن الحي الجديد ، وإهمال قدامي أهالي الحي .
- # إهمال الشرطة معالجة مشكلة إطلاق النار في الحي .
- # ترك براز الكلاب في الشوارع ، وإهمال البلدية لهذه المشكلة .
- # دفع السلطات لمشاكل خطيرة (مثل المخدرات) باتجاه الخليصة .
- # إهمال البلدية لقضايا الحي ، واضطرار السكان لمعالجتها بأنفسهم .
- # انتشار توزيع المخدرات في الحي وتجاهل الشرطة للمشكلة .
- # تقبّل وجود المخدرات كأمر طبيعي ، نتيجة للعجز عن مواجهة المشكلة وانعدام الدعم .
- # توجيه سلطات الإسكان العمومي للعائلات المسحوقة للسكن في الحي .
- # تشغيل نادي الشبيبة بدون ميزانية .
- # نقص في القوّة لدى قياديي الحي .
- # انعدام أطر لشبيبة الحافة - شبيبة في خطر الانحدار .
- # استمرار «دمغ السمعة» الحي الخليصة ، ونتيجة لذلك: تسبّب الإغتراب لدى الطلاب ومن ثمّ تسربّهم من المدارس في حيفا ، وأيضاً مشاكل في إيجاد عمل ، وهجرة المتعلمين من الحي .

قبيل مناقشة المساحات أو الواقع العامة في الحليصة

في اللقاء القادم سنطرح مسألة الواقع العامة المطلوبة في الحليصة، وسنحاول تحديد حاجات أهالي الحي المتعلقة بهذه الناحية. ولأجل أن يكون لقاونا أكثر فائدة، نورد فيما يلي معلومات لتعريف الأهالي بموضوع الواقع العامة التي لها محل في كل مخطط إسكاني :

ما هي «الواقع العامة» في المخطط؟

عندما يوضع مخطط لأي حي، يحدد المخططون :

- موقع عامة لفائدة سكان الحي وبيئة الحي. هذه الواقع العامة تشمل : شوارع، حدائق عامة، حدائق لعب، ومساحات للأبنية العامة (الأبنية العامة هي كل بناء ليس ملكاً خاصاً لسكنى عائلة بل هو خدمة جميع سكان الحي، مثل : عيادة، مدرسة، مكتب بريد، مجمع تجاري ...).
- المساحات الباقيه يُخصص معظمها للإسكان.
- من الواضح أنه من أجل ضمان حياة أفضل للأهالي هنالك حاجة لتخصيص مساحات واسعة كموقع عامة. ولكن من ناحية أخرى هنالك مشكلة سببها أن المساحات المخصصة للإسكان تدرّ أموالاً، حيث البيوت تُباع للناس، أما مساحات الخدمات العامة فاستخدامها مجاني. لذلك فإن مالكي الأرض المخصصة للإسكان يعارضون، إجمالاً، تحويل مساحات للمصلحة العامة.

موقع عامة مفتوحة (في الخريطة لونها أخضر)

في هذه الواقع يُسمح بإقامة حديقة، حديقة ألعاب أو ملعب رياضي ويُمنع بناء مشاريع إسكان. في الخريطة القديمة المقرّة حتى اليوم للحليصة (منذ سنة ١٩٣٣) مخصص لذلك أقل من دونم واحد. أما في الخريطة الحديثة (التي أعدّت سنة ٢٠٠٣) فقد أضيفت لهذا الغرض (٥) دونمات أخرى.

موقع لمباني العامة (في الخريطة لونها بنّي)

في الواقع المخصص لمباني عامة يُسمح ببناء مدارس، روضات أطفال، أماكن عبادة، عيادات ومكاتب الرفاه الاجتماعي وغير ذلك. يتم في الخريطة تحديد أي نوع من المباني العامة يُسمح بإقامته في كل موقع ومساحة البناء وارتفاعه. في الخريطة الحالية (من ١٩٣٣) هنالك نحو (٥) دونمات لهذا الغرض. في الخريطة المقترحة (٢٠٠٣) أضيفت ٨ دونمات.

اعتبارات وداعي تخصيص المواقع عامة

هناك أهمية ليس فقط لعدد الدوائر المخصصة لموقع عامّة، بل أيضًا لمواصفات الأرض المخصصة لذلك، مثلاً:

- # موقع الأرض قياساً إلى الحيّ (هل هو في طرف الحيّ؟ في المركز؟ ..).
- # هل هناك إمكانية وصول مريحة لمعظم السكان؟
- # هل الموقع المعدّ فيه إزماج للسكان؟
- # هل انحدار الأرض يلائم الاستخدام المخطط؟

بين التخطيط والواقع

يجب التنويّع أنه أحياناً، عند التنفيذ، لا يتمّ التقييد بالخريطة المعدّة. في خريطة الخليص هناك مثلاً موقع المسجد معدّ للإسكان. في الخريطة المقترحة (٢٠٠٣) تم تصحيح هذا الوضع وُخصّص موقع المسجد كموقع لبناء عامّ. هذا الوضع يمكن أن يكون عكسياً: يتم تخصيص مساحة في الخريطة كموقع للاستخدام العمومي ولكن لا يتمّ إقامة منشآت عامّة عليه، وأحياناً تكون عليه مباني سكنية.

لذلك، ننوه أنه حتى لو تمّ إقرار خريطة جديدة تُزاد فيها مساحات المواقع العامّة، فإن تطوير هذه الواقع ربما يُنفَّذ بعد وقت طويـل بغضـن النظر عن توقيـت إقرارـ الخريـطة.

أهمية الموضوع

رغم التنويه أعلاه، هناك أهمية كبرى لتخصيص وتحديد المواقع العامّة في الخريطة. عندما يُخصّص في الخريطة موقع لمبني عامّ أو حديقة، فإنه يكون مستنداً للأهالي لمطالبة البلدية بتطوير الموقع وإقامة المنشآت الالازمة عليه. مثلاً: إذا كان موقع ما غير ملوّن بالأخضر على الخريطة، تستطيع البلدية التهرب من زرعه وتحويله إلى حديقة عامّة بحجـة أنه أرض خصوصـية. مثال آخر: إذا كان موقع ما غير ملوّن بالبنيـ، تستطيعـ البلديةـ التهـربـ منـ إقـامةـ مدرـسةـ عـلـيـهـ!ـ لـذـلـكـ مـنـ الـمـهـمـ الضـغـطـ بـاتـجـاهـ إـعـدـادـ خـرـيـطـةـ لـلـحـيـ تـشـمـلـ مـوـاقـعـ عـامـةـ مـلـائـمةـ لـاـحـتـياـجـاتـ السـكـانـ الـحـالـيـةـ وـأـيـضـاـ المـتـوقـعـةـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ الـمـنـظـورـ.